

الزرافة .. في مستشفى الشرطة

كمال البرتاني

كثر هذه الأيام الصداقات العابرة كصداقات العمل وصداقات المقيم ، وهي علاقات فقاعية خاصة لقوانين العصر ..

تنعد بسرعة وتلاشى بسرعة بمجرد انفلاض المقيم وانتهاء رابطة العمل وانعدام سحر المصلحة الذي يؤلف بين المختلفين واعتقد أني واحد من أسفوا على أصدقاء ضاعوا أو ضيغناهم في زحمة الحياة ومع ذلك، فإن العلاقات الإنسانية الدائمة موجودة وقدرة على الصمود في وجه الزمن وحوادثه وأحداثه.

ومن بين الأصدقاء الذين اعتز بصدقهم وصادقتهم (القديم أحمد الزرافة) الذي تشرفت بمعرفيته في منزل العقيد الدكتور محمد عبد الله العقال لفت انتباهي منذ اليوم الأولى حضوره الذي يطغى على الجميع، محاورا صعب المراس، يجادل ويجالد دون تعصب يجمع بين الابتسامة واللداقة، ويميز بين الجد والهزل، ويضع بينهما حدا لا يتجاوزه أبدا.

منذ اللقاء الأول ستحبه وسوف تعود إلى منزلك وتتذكر منطقه السليم وسخريته اللاذعة وضحكه التي لا تزال ترن في مسامعي حتى الآن، ومن المؤكد أنك سوف تتمىء لا تكون معرفتك به عابرة كصداقات الحافلة التي تنتهي بوصول (المشوار) إلى غايتها حتى أولئك الذين عرفوه في مقر عمله - وهم يدعون بالآلاف - احتفظوا بأرقام هواتفه، وبيريق ابتسامته وعمق انسانيته بعد انتهاء معاملاتهم عنده، لأنهم رأوا فيه نموذجا نادرا للضباب الملتزم ، الذي يقدم خدماته بتفان، ويديد المساعدة لكل من يحتاج إليه، مانحا كل من يتعامل معه شحنة من الأمل في أن الدنيا لا تزال بخير، وأن الوطن لا يزال فيه رجال يقدرون المسؤولية ولا يستغلونها لجمع الشروة ولخدمة الآقارب والمتقربين دون بقية الناس.

كان أحمد الزرافة في الإدارة العامة للمور - ولا يزال - واسطة كل من ليس له واسطة، ودليله من لا يعرف طرق سير المعاملات، ومفتاحه في متناول البسطاء من الناس حل المشكلات العويصة ، مقابل ابتسامة (كلمة شكر) - كلمة شكر يظن بها بعض المسؤولين على من يستحقها مثل أحمد الزرافة الذي يستحق كل أوسمة النساء والوطنية، تقديرا لمناقفه ووطنيته.

كان بودي منذ سنوات أن أكتب هذه الشهادة ، تباهي عن الآلاف من يشعرون نحوه بالامتنان ونبأة عن أصدقائه الذين لا يبتخل عليهم بالمحبة والنصيحة والأيادي البيضاء ، ولكن - لأسف - أكتب هذه السطور تحت إلحاح الطرف الصعب الذي يمر به وهو طريق الفراش ، أكتب على إيقاع حفقات قلبه الكبير المحاط بالعنابة المركزة ، وأغالب الدموع ، مؤخرا إياها لتكون دموع الفرج بخروجه من المستشفى، ودخوله معتنк الحياة العملية من جديد، بقلب أقوى ونشاط أكبر ، في الموقعي الذي يليق به، لأن ذلك الرجل الخير زارني والجميل لا يستحق أن يكافأ بالإهان والنسنان، ولن يتحمل الجلوس في دكة الاحتياط أو أداء دور ثانوي في ميدان العمل ومسرح الحياة.

ولا أنسى في ختام هذه السطور المرتبكة أن أشير إلى أن أحمد الزرافة صاحب معلوماتي في علم الإحياء، فلم تعد (الزرافة) ذلك الحيوان الوديع، وإنما ذلك الإنسان (صياد القلوب) الذي يمنح الوطن ذوب قلبه وعصارة جده، راسما ابتسامة عنواناً لشخصيته، حتى وهو على فراش المرض، يتألم حين يسمع أنين المرضى، ويتابع حالة كل منهم أولاً بأول وكأنه الطبيب المناوب ، ويفاجئك بالسؤال عن الزحام في الشوارع التي مررت بها وأنت في الطريق لزيارتة ، ثم يضحك ويكتشف أنه قد أدرك حرقة مرور الدم في شريانه وأورنته ، يضع يده على صدره ، ويتبادل الاتهامات مع قلبه ، أيهما أهمل الآخر.

المنقلبون الحقيقيون

محمد حسين النظاري

اجزم لو الأغليبية كانت لأحزاب اللقاء المشترك لما انتظرت العاملين بل لذهب مفتردة لإجراء الانتخابات في موعدها ولم تنتظر بيته المؤتمر ولا غيره من الأحزاب هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى لو كان أحزاب اللقاء المشترك يدركون بأن شعبيتهم قوية في الساحة لما ذهبوا للحوار أصلا ولكن الخوف من الفشل الذي قد يتحقق لهم يجعلهم يفضل حتى الحصول على النسبة التي هي بجورتهم الان.

• الخيارات التي طرحها المؤتمر تجعله يذهب ضطررا ولكن لا بد مما ليس منه بد ، والوطن أكبر من الجميع ، والإنفاق خير من انتظار الغرق لنفسك بعدها فيما يسمى به لكي يعيينا حسب شروطه المفروضة ، حتى المشاركة في

الانتخابات من الهيئة القضائية كان مطلبا لهم من أجل حيادية اللجنة مع أنهم هم المتضررون الأكبر كون لهم في اللجان السابقة أصوات ، بل انه تم العرض عليهم بتقاسم

• الشريك طلب يرضي الأصلاحيون إن يضيغوا حضورهم في بعض الدوائر ، فالانتظار سيكون مخفيا لهم إذا ما مموا في المقاطعة ويجدوا أنفسهم في البريان القائم بدون تقليل

سيكونون حينها هم الخاسرون الوحيد ، فشعبية الإصلاح بلا شك هي أكبر من الاشتراكى وهذا ما سجعلهم يفكرون جديا في التعليل

• رئيسها من المؤتمر أو زيادة أعضاء المؤتمر في الجنة وتكون الرئاسة للمشترك ، كل تلك العروض لم تكن لتطرح لولا جدية المؤتمر في خوض الحوار الذي تم توقيضه.

• الأمر الغريب الذي حصل مؤخرا هو ترحيب

اللقاء المشترك بالدعوة الأمريكية لإنفاقه في المشاركة في اللجان الدستورية ، في حين رفض المؤتمر التدخل الأمريكي ، فأين ما كانت تردد

بالبلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري الذي فطن له المؤترريون لأنهم هم من سيتحملون

بعض الأصوات الشفاز فيما يتعلق بالانتخابات

البرلمانية المحدد موعدها يوم ٢٧ من أبريل

قبل نواب الشعب والخاصة بتطوير النظام السياسي

وائزفيف فرص المشاركة أمام المرأة في الحياة

السياسية والعلمية.

ذلك الأصوات الخالية من المصداقية ومن الإحساس

بالمصلحة الوطنية العليا التي تقضيها مرحلة

الانتقال إلى نظام الغرفتين التشريعيين وكذا الفترة

المتعلقة بالتنظيم الرئاسي .. كون هذه الأصوات لا تتم

عن حقيقة واهدة وهدرمات جاهله لا تحمل في

إيامها وفكرة سوء ثقافة التخريب والتدمير لكل

ما هو جيد ومفيد لليمانيين ، أكان في الجنبيين

الديمقراطي والسياسي أو في المجالين التنموي

والحضاري حيث يرى هذا النوع من المعارضين

الشاطحين الأمور بغير سواداوية قائمة ولا تفرض

لهم حتى الانتخابات المحكومة باصوات الناخبيين

وبلجان منتفقة بين صفوف أبناء الشعب المشهود لهم

بالنزاهة والأمانة والثقة.

فهمن إما مقاطعون وهذا شأنهم وحقهم الذي

ارتفاعه في حرماني أنفسهم من ممارسة حقوقهم

الدستورية المشروعة أو مكارعون ومناكفون

ومشتروكون في الهروب من تحمل المسؤولية

والمشاركة في العمل الوطني وفي مسيرة البناء

والتحول الذي تشهده اليمن في ظل عهد الوحدة

وولتها الفتية الجمهورية اليمنية ، مع سائر

أبناء الشعب وشريائمه الأخرى لأنهم - والشواهد

كثيرة جيلوا على اتباع مثل هذه الأساليب السيئة

وعلى ليس قميص عثمان لتجطية عجزهم وعيوبهم

المكشوفة أمام الرأي العام ولا يعترفون بالحق ولا

الاستحقاق كحقيقة شرعية حددتها الله سبحانه

وتعالى وأقرتها الأنظمة والقوانين المجتمعية وسار

الناس على نهجها يعبرون عن رأيهم بكل حرية

وشفافية في الإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم

في الانتخابات الديمقراطية هنا في البريان أو

في المجالس المحلية ، أو في سواها من الحقوق

الانتخابية التي كفلها الدستور وتضمنتها القوانين

السارية في يمن الإيمان والحكمة.

ولإن شارك هؤلاء المشاركون في الانتخابات

النيابية القائمة لم يشاركون فإنها قائمة وستجرى

في موعدها دون تأخير ، لأنها حق واستحقاق

لكل أبناء الشعب وليس كمرا أو مرتعا للتلعب

والمزادة والمراؤفة والتسويف.

بأكثر ..

يا جماعة الخير !!

حيي محمد العلفي

إذا كان من حق الشعب أن يقترن ويختار ممثليه سواء في الانتخابات البرلمانية أو المحلية أو المنظمات والهيئات الجماهيرية والمدنية . فإن من حقه أيضا - عبر ممثليه - أن يقول رأيه ويختار شكل النظام السياسي والدستوري

الذي يقود مسيرته الحضارية إلى شاطئ البر والأمان ويرى ويسعون مكاسبه ومحاصيل التجارب التي رفاقت المسيرة الديمقراطية في وطن الـ ٢٤ من يرایدون ويراغبون ويكتبون على الشعب تحت مظلة الديمقراطية وبasis المعارضه التقى به ذات الأعراض والاطماع والتبرير على الفتن وإدخال البلاد في أتون الصراعات والمناكفات التي تسيء إلى اليمن وإلى مصالحها الوطنية العليا.

اليوم ونحن نقول على مرحلة ديمقراطية جديدة في مسار نظمنا الوطني القائم على مبدأ التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والرأي الآخر ، تسمعني الأحداث والتطورات على الساحة الوطنية بعض الأصوات الشفاز فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية المحدد موعدها يوم ٢٧ من أبريل القادم ، أو ما يتصل بالتعديلات الدستورية من الأصل ، قبل الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصالحيات وتعزيز فرص المشاركة أمام المرأة في الحياة السياسية والعلمية.

ذلك الأصوات الخالية من المصداقية ومن الإحساس بالصلة الوطنية العليا التي تقضيها مرحلة الانتقال إلى نظام الغرفتين التشريعيين وكذا الفترة المتعلقة بالتنظيم الرئاسي .. كون هذه الأصوات لا تتم عن حقيقة واهدة وهدرمات جاهله لا تحمل في أيامها وفكرة سوء ثقافة التخريب والتدمير لكل ما هو جيد ومفيد لليمانيين ، أكان في الجنبيين الديمقراطي والسياسي أو في المجالين التنموي والحضاري حيث يرى هذا النوع من المعارضين الشاطحين الأمور بغير سواداوية قائمة ولا تفرض لهم حتى الانتخابات المحكومة باصوات الناخبيين وبلجان منتفقة بين صفوف أبناء الشعب المشهود لهم بالنزاهة والأمانة والثقة.

فهم إما مقاطعون وهذا شأنهم وحقهم الذي ارتفاعه في حرماني أنفسهم من ممارسة حقوقهم الدستورية المشروعة أو مكارعون ومناكفون ومشتروكون في الهروب من تحمل المسؤولية والمشاركة في العمل الوطني وفي مسيرة البناء والتحول الذي تشهده اليمن في ظل عهد الوحدة وولتها الفتية الجمهورية اليمنية ، مع سائر أبناء الشعب وشريائمه الأخرى لأنهم - والشواهد كثيرة جيلوا على اتباع مثل هذه الأساليب السيئة وعلى ليس قميص عثمان لتجطية عجزهم وعيوبهم المكشوفة أمام الرأي العام ولا يعترفون بالحق ولا الاستحقاق كحقيقة شرعية حددتها الله سبحانه وتعالى وأقرتها الأنظمة والقوانين المجتمعية وسار الناس على نهجها يعبرون عن رأيهم بكل حرية وشفافية في الإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم في الانتخابات الديمقراطية هنا في البريان أو في المجالس المحلية ، أو في سواها من الحقوق الانتخابية التي كفلها الدستور وتضمنتها القوانين السارية في يمن الإيمان والحكمة.

ولإن شارك هؤلاء المشاركون في الانتخابات النيابية القائمة لم يشاركون فإنها قائمة وستجرى في موعدها دون تأخير ، لأنها حق واستحقاق لكل أبناء الشعب وليس كمرا أو مرتعا للتلعب والمزادة والمراؤفة والتسويف.



- المنشد الأخير -

بعد الرياح

